ولا اثر لاحتمال عدم وقوعها اذ الزمن انه ظن وقوعها فان لم تقع
لم تكف عن سنة الظهر على المعتمد فيصلي سنة الظهر القبلية
اما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة
فان ضعت الجمعة يقينا نوى به سنة الجمعة ايضا ش م ر وانظر لو
وقعت الجمعة صحيحة ولم يصل سنتها حتى خرج الوقت فهل
يصح قضاؤها او لا لتوقف صحتها على الوقت لانها تابعة ويغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وايضا لم يشترطوا الوقت الا لاجل
فرضها او لا بد من الوقت كالفرض قال شيخنا الاقرب الاول ه ح اج
قوله الذي لا يسن جماعة الوتر اي في غير رمضان قوله ولا كراهة
في الاقتصار عليها اي بل هو خلاف الاولى ه مدحوي قوله واكل
الخ ولو نوى الوتر واطلق تخير عند المولى بين ثلاث واحدى وهكذا
واعتمد الرملي الاقتصار على ثلاث لانه ادنى الكمال كما مر قوله
وهو افضل من الوصل اي لزيادة الافعال فيه قال في العباب والاوجه
انه لو لم يسع الوقت الا ثلاثة موصولة كان افضل من ثلاثة مفصولة ه
لان في قضاء النوافل خلافا وبان ثواب الاداء اكثر من ثواب القضاء ه
قال سم ولو اوهم بالجميع وادرك ركعة في الوقت ينبغي ان تصير اداء لانها
صارت صلاة واحدة منهم ولو صلى ثلاثا او خمسا مثلا ثم اراد الزيادة
الى احدى عشرة او دونها فهل له ذلك او لا قال ح ال اول وقال سم الاوجه
المنع اج قوله بتشهد متعلق بالوصل قوله وليس له في الوصل غير ذلك
اي ان يتشهد اخرين تشهدين في الاخيرين لكن لو اقتدى بمن يأتي
بالتشهد الاول في ثانيته هو هل يغتفر للمتابعة الظاهر انه يغتفر
ه قال في البجيرمي وان يصل في وتر تشهدا في اخرين او اخير ابدا
قوله امذكم اي زادكم على ما استعملكم به من الصلوات قوله حمر النعم
بسكون الميم جمع احمر اي الابل الحمر فهو بين اضافة الصفة للموصوف
لانها اكمل اموال العرب عندهم والمراد التصدق بها وانما بضم الميم
فهو جمع حمار ه قال قوله من العشا اي الى طلوع الفجر اي بينهما ولو
جمعا اعني العشاءين الغرب تقديما وان لم يفعل سنتها ولكن الافضل ه
تاخيره على سنة العشاء سم قوله وذلك افضل اي تاخيره افضل الخ ميم
قال فضل تاخيره كله وان صلى بعضه اول الليل في جماعة وكان لا
يدركها

يدركها اخر الليل ولهذا افتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن يصلي بعد
وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بان الافضل تاخير كله فقد
قالوا ان من له تهجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره الى اخر الليل فان اراد
الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة واوتر اخر الليل ه ش م ر قوله لم
يندب له اعادته قضيته جواز الاعادة وليس كذلك وكان من حق
التركيب ان يقول لم تطلب اعادته والاصل في العبادة انها اذا لم تطلب
لم تصح قال م ر فان اعاده بنية الوتر عامدا عالما حرم ذلك ولم ينعقد
كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لخبر لا وتران في ليلة وهو خبر يعني النهي
وحقيقة النهي التحريم ولان مطلق النهي يقتضي فساد المنهي عنه
ان رجع الى عينه او جزء يده او لازمه والنهي هنا راجع الى كونه
وترا وللقياس على ما لو زاد في الوتر على احدى عشرة نعم ان اعاده
ناسيا او جاهلا وقع نفلا مطلقا ولا يكره التهجد بعد الوتر لكن هو
ينبغي ان يؤخره عنه قليلا قوله لا وتران في ليلة اي اداء فقط اما اذا
كان احدهما اداء والاخر قضاء فلا يمتنع بل يندب وكان الجاري على
القواعد العربية لا وترين الا ان يقال انه على لغة من يلزم المثنى الالف
في الاحوال كلها فيكون مبنيا على فتح مقدر على الالف في محل نصب
كاعراب المقصور ه فتامل قوله والنوافل المؤداة في بعض النسخ ونوافل
نوافل مؤكدات قوله بعد الرواتب اي غير الرواتب قوله صلاة الليل ه
الاضافة على معنى في اي صلاة في الليل قوله لكان اولى اي لان صلاة
الليل وان اشتركت في التهجد وهو النفل بعد النوم وبعد فعل العشا
لكن اللفظ صادق بما لم يشتمل على القيدين المذكورين قوله بالتكليف
اي بالمشقة قوله واصطلاحا صلاة التطوع في الليل بعد النوم هذا
بيان اصله والا فهو يحصل بفرض ولو قضاء او نذرا ونفل موقت
كذلك ولو سنة العشا او الوتر حيث كان بعد فعل العشا وبعد نوم
ولو كان النوم في وقت الغرب فالتطوع ليس بقيد هذا قول وبتلخص
ان بين الوتر والتهجد عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فيما لو فعل
الوتر بعد العشا ونوم وينفرد الوتر فيما لو فعله قبل النوم وينفرد
التهجد فيما لو صلى نفلا غير الوتر بعد نوم ه اج قوله بمنزلة السحور
اي حكما ان السحور يقوي على الصوم لذلك نوم القيلولة يعين

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)